الأمم المتحدة

A/73/802

الجمعية العامة

Distr.: General
20 March 2019
Arabic
Original: Russian

الدورة الثالثة والسبعون

البنود ٣٤ (أ) و (ب) و ٧٨ (أ) من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة:

منع نشوب النزاعات المسلحة

تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها

المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه معلومات عن موقف الاتحاد الروسي بشأن اعتماد قانون المنطقة المتاخمة لأوكرانيا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الحالية للجمعية العامة في إطار البنود ٣٤ (أ) و (ب) و ٧٨ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) ف. **نيبنزيا**

010419 270319 19-04720 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

موقف الاتحاد الروسي بشأن اعتماد قانون المنطقة المتاخمة لأوكرانيا

فيما يتعلق باعتماد قانون المنطقة المتاخمة لأوكرانيا، يفهم الاتحاد الروسي أن المنطقة الجغرافية التي ينطبق عليها هذا القانون هي الجزء من البحر الأسود المتاخم لساحل أوكرانيا. ونذكّر بأن بحر أزوف يشكل جزءا من المياه الداخلية لروسيا وأوكرانيا. ومن ثم، فإن الأحكام المتعلقة بالمناطق المتاخمة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ لا تنطبق عليه، ولا ينطبق عليه بالتالي القانون المنشئ للمنطقة المتاخمة لأوكرانيا بموجب الاتفاقية. وإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن القرم أصبحت جزءا من الاتحاد الروسي، لا يمكن تطبيق القانون على الجزء من البحر الأسود الذي يحيط بالقرم. ولا يمكن من حيث المبدأ تضمين مضيق كيرتش، حيث تشكل روسيا حاليا الدولة الساحلية الوحيدة، في المنطقة المتاخمة لأوكرانيا.

ويخرج عددٌ من الأحكام الواردة في القانون، والتغييرات التي يحدثها في قانون دائرة حرس حدود الدولة في أوكرانيا، عن نطاق السلطات الممنوحة إلى الدولة الساحلية في منطقتها المتاخمة بموجب القانون الدولي. وعلى وجه التحديد، لا يجوز، بموجب الاتفاقية، للدولة الساحلية ممارسة السيطرة في المنطقة المجاورة لمنع انتهاكات معينة ومعاقبة مرتكبيها إلا عندما تُرتكب تلك الانتهاكات داخل إقليمها أو مياهها الإقليمية. وعلى النقيض من ذلك، ينص القانون على اتخاذ تدابير قسرية، بما في ذلك تفتيش سفينة كانت قد ارتكبت انتهاكات خارج أراضي أوكرانيا عندما تمر السفينة أو تبحر عبر المنطقة المتاخمة لأوكرانيا. ونعتقد أن هذا التوسيع لصلاحيات الدولة الساحلية يتعارض مع مبادئ وقواعد القانون الدولي.

وغني عن البيان أن تضمين القانون صيغة تشير إلى الاتحاد الروسي في سياق لا يمكن قبوله، لا سيما بالنظر إلى الحكم المدرج في القانون الذي يتيح استخدام أجهزة إنفاذ القانون الأوكرانية للأسلحة، هو أمر غير مقبول. وتتحمل السلطات الأوكرانية المسؤولية عن اعتماد تشريعات تتعارض مع القانون الدولي وعن أي عواقب سلبية ناشئة فيما يتصل بتطبيق ذلك القانون.